المؤتمر الصحفي لنقيب صيادلة لبنان
الصيدلي ربيع حسونة في مقر النقابة في بيروت بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٨

حضرة ممثلي وسائل الاعلام الكرام،
اهلا بكم في نقابة صيادلة لبنان، شاكرين لكم تجاوبكم لنقل رأينا ومعاناتنا كقطاع صيادلة في لبنان وايصال صوتنا وصرختنا.
ان لقاءنا اليوم هو تحت عنوان: أهمية دور الصيدلي كرجل أمن صحي وكيفية الحفاظ على هذا القطاع للدفاع عن صحة وحقوق المواطنين.
ان الصيادلة هم شريحة من الشعب اللبناني، ويمارسون مهنتهم من منطلق انساني، وانهم دوما" الى جانب مصلحة المريض والفقير. فان مهنة الصيدلة لا تتعارض مع هذين المبدأين، لا بل فانه من واجب الصيدلي ان يخدمهما من خلال ممارسة شريفة لمهنته.
ان النقابة تشدد على حسن وسير علاقة تكامل مع وزارة الصحة العامة من اجل خدمة هذه الاهداف وتطوير المجتمع الصحي.

ان عدم تطبيق القوانين هو السبب الاساسي لتعرض صحة المريض والفقير للخطر، وان تطبيق القانون هو الحل الوحيد لحماية صحة المواطن وجيبه وكذلك موارد الدولة.
اننا وفي خضم هذا النقاش السائد تحت عنوان: كيفية تخفيف الاعباء على المواطن اردنا ان نضع بين ايدي الرأي العام بعض الحقائق التي هي مسؤولية جماعية:

١- الوصفة الطبية الموحدة:
ان المادتين ٤٦ و ٤٧ لقانون مزاولة مهنة الصيدلة تراعيان وصف الدواء ضمن وصفة طبية موحدة مما يحد من سوء استعمال الدواء وينظم استهلاكه.
الا يعتبر عدم تطبيق هذا القانون الصادر عام ٢٠١٠ انتهاكا" وسلبا" ممنهجا" لصحة المريض وجيبه، وكذلك يؤثر بشكل مباشر على ميزانية الدولة والجهات الضامنة ومواردها وكذلك الفاتورة الدوائية الباهظة في لبنان.
أين اجراءات حماية المستهلك والمريض؟

٢- لقد طالعتنا بعض وكالات الاخبار العالمية بأنباء عن ادعاءات ان بعض شركات الدواء العالمية تقوم بمخالفة القوانين، وتسليم اللقاحات دون مقابل الى الاطباء ليصار الى بيعهم الى المريض، هنا نسأل، هل هنالك من محاسبة، اين مراقبة جودة اللقاحات التي هي بحاجة الى تبريد. اين مراقبة سعر المبيع لهذه اللقاحات للمرضى والفقراء والتي تباع اضعاف سعرها المحدد من قبل وزارة الصحة العامة، أليس هذا انتهاك وسلب ممنهج لصحة وجيب المريض الفقير.

٣- ان نقابة الصيادلة وكذلك كل صيادلة لبنان مع التطبيق الحازم لقانون المستوصفات وذلك حماية لصحة المريض وجيبه، وان الصيادلة على استعداد لتنظيم هذا القطاع خدمة للمجتمع.
ان مخالفة القوانين وانشاء المستوصفات بشكل عشوائي، ودون مراقبة لجودة الدواء وسعره، ودون مراقبة لأبسط المعايير الصحية لتلك المستوصفات أليس انتهاكا" وسلبا" ممنهجا" لصحة المريض وجيبه؟

هل هناك رقابة للادوية المنتهية الصلاحية او الادوية التي بحاجة الى تبريد وادوية الاعصاب في هذه المستوصفات ؟
اين الاجراءات التي تحفظ حماية المستهلك والمواطن والمريض؟

٤- الادوية البيطرية:
ان عدم تطبيق قانون مزاولة مهنة الصيدلة التي تعتبر الادوية البيطرية ادوية يجب ان يكون استيرادها وتوزيعها تحت اشراف وزارة الصحة العامة ما هو الا تعدّ على صحة المواطن وتهديد لشباب هذا المجتمع الذين يعانون من سوء استعمال هذه الادوية في الاندية الرياضية وباسعار باهظة، وكذلك تهديد لصحة كل المواطنين لغياب الرقابة على توزيعها وصرفها.
أليس تطبيق القانون هذا اولوية وحماية لصحة المريض وجيبه؟ وهل هناك من حماية للمريض والمستهلك ؟
اننا والحال هذه لا نقبل بأن يصور وكأن مصلحة المريض والفقير متوقفة على الصيدلي، وان استقامتها متوقفة على جعالة الصيدلي.

ان المستوى المعيشي للصيادلة يتراجع بشكل دائم، حتى ان الاغلبية الساحقة والصامتة منهم اصبحوا غير قادرين على العيش حياة كريمة من جراء الضغوط وغلاء المعيشة.
اننا اذ نقدر لمعالي وزير الصحة العامة وائل ابو فاعور تفهمه لكل المواضيع التي ذكرناها بالعمل على تطبيق القوانين حماية للمريض، وكذلك نقدر له اهتمامه بحماية الصيادلة ومهنتهم ، لكننا لا نستطيع الموافقة على المس بجعالة الصيدلي ونطالب الدولة بتطبيق القوانين حماية للمواطنين.
ان حماية المواطن وكذلك الصيادلة هما من خلال تطبيق القوانين وتأسيس لرؤية صحية دوائية تؤمن العلاج المجاني للفقير مع التشدد على جودة الدواء.

ان حل ازمة الدواء وتنظيم القطاع لا يمكن ان يأتيا على حسابنا ولا يمكن ان نكون الحلقة الاضعف بعد اليوم بانتهاك كرامتنا عبر مخالفة القوانين من قبل بعض التجار وبعض المستوصفات وبعض الشركات تحت عناوين باطلة.
اننا نرفض المس بجعالة الصيدلي ونؤكد على استعادة حقنا المسلوب لدى الدولة عبر تطبيق القوانين ليتسنى لنا خدمة المجتمع والمريض.

ختاما نتقدم بالشكر منكم جميعا فطالما وقفتم لجانب النقابة وساندتم مطالبها.

نقيب صيادلة لبنان
الصيدلي ربيع حسونة